ضمانات القروض الإسرائيلية ومستقبل المعونة الأمريكية

الاهرام فى ١٩٩٣

obeikandl.com

obeikandl.com

(٧)

وافق الرئيس بوش ـ لأسباب سياسية ـ على منح اسرائيل ضمانات لقروض قدرها عشرة مليارات دولار بغرض توطين المهاجرين السوفييت. وسيتم عرض هذا التشريع على الكونجرس فى شهر سبتمبر القادم رغم أن النتيجة معروفة مقدما. . فالكونجرس ـ كما قال بوكانان المرشح الجمهورى السابق للرئاسة الأمريكية ـ هو مستوطنة اسرائيلية. ورغم الأهمية السياسية لهذا القرار فإننا سنقصر هذا المقال على تحليل المعنى الاقتصادى لضمانات القروض وعلاقتها ببرنامج المعونة الأمريكية الخارجية. باختصار فإن ضمانات القروض ستكون أحد النماذج الجديدة الهامة لبرنامج المعونة الخارجية الأمريكى. وسيتزايد استخدام هذا النموذج فى المستقبل لأسباب اقتصادية أمريكية داخلية. وسيكون أحد النماذج التى يمكن أن تستفيد بها مصر خاصة وأن برنامج المعونة الأمريكى الحالى يتعرض لانتقادات

عديدة ستؤدى إلى تغيير طبيعة هذا البرنامج برمته. ولذلك يجدر أن ندرس بعض الجوانب الاقتصادية لضمانات القروض حتى نتجنب قطع أو تخفيض المعونة الأمريكية لمصر خلال فترة الرئاسة الأمريكية القادمة أو التى تليها على الأكثر. وسنعرض هذه الجوانب فى النقاط التالية:

أولا: توضح أرقام قياس الرأى العام الأمريكى أن غالبية الشعب الأمريكى لا توافق على برنامج المعونة الخارجية.. وتقدر صحيفة «الوول ستريت جورنال» أن ٧٦٪ من الأمريكيين ضد المعونة الخارجية ـ بما فيها المعونة والضمانات لاسرائيل ـ وذلك رغم أن حجم المعونة الأمريكية انخفضت نسبته من ٣٪ من حجم الميزانية الأمريكية فى الأربعينيات إلى ١٪ العام الحالى. وتعد هذه أقل نسب المعونة لأى من الدول الصناعية الكبرى.

ولقد قام حوار تحول إلى هجوم على برنامج المعونة فى بداية الحملة الانتخابية الحالية بدأه بوكانان ثم توجه المرشح المستقل روس بيرو.

ورغم أن حدة الهجوم قد خفت حاليا إلا أنه يتوقع أن يتجدد بعد الانتخابات حيث لابد وأن تواجه الادارة الأمريكية الجديدة العجز الحالى فى الميزانية ويقدر بأربعمائة مليار دولار بما يعنى ذلك من خفض الانفاق الداخلى والخارجى.

وقد شكل الرئيس بوش نفسه لجنة خاصة لدراسة برنامج المعونة الأمريكية أصدرت تقريرا توصى فيه بإعادة النظر فى طبيعة البرنامج الحالى. وذكرت أن هذا البرنامج تتضارب أهدافه وتقل فاعليته ولا يتلاءم مع التغييرات العالمية التى حدثت خلال الأعوام الماضية، وذلك فى وقت يتزايد الطلب فيه على المعونة الأمريكية من دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا ودول أخرى بلغ عددها ١١٧ دولة. فى حين تحصل اسرائيل ومصر على أكثر من ثلث ميزانية المعونة الخارجية الأمريكية بأكملها.

ثانيا: عندما تقدمت اسرائيل بطلب ضمانات القروض منذ حوالى عامين كانت تتوقع أن يهاجر إليها مليون سوفييتى كل عام كما حدث عام ١٩٩٠. ورفض هذا الطلب عندما إمتنعت اسرائيل عن تجميد بناء المستوطنات. ومنذ هذا الوقت بدأ عدد المهاجرين فى الانخفاض حتى أنه لم يزد هذا العام على ٣٥ ألف مهاجر.. أى أن الهدف من ضمانات القروض قد انتفى.

ولا يتوقع أحد أن يعود عدد المهاجرين إلى الزيادة. ولذلك فان الموافقة على ضمانات القروض حاليا ماهى إلا موافقة على منح اسرائيل معونة مقنعة بالإضافة إلى المعونة المباشرة التى تحصل عليها اسرائيل سنويا. وتقدر رسميا هذه المعونة بثلاثة مليارات دولار ولكنها فى الحقيقة تصل الى مابين خمسة وستة مليارات دولار من الناحية العملية.

ولم يكن ممكنا أن تطلب اسرائيل فى وجه معارضة الرأى العام وظروف الركود الاقتصادى الأمريكى قرضا مباشراً أو منحة جديدة بعشرة مليارات دولار. ومن هنا نشأت فكرة اللجوء إلى نموذج ضمانات القروض.

ثالثا: تحقق هذه الضمانات لاسرائيل أغراضها حيث أنها تحصل على ضمانات من الخزانة الأمريكية بدفع هذه القروض إذا لم تتمكن اسرائيل من دفعها.

وهذا يمكّـن اسرائيل من الاقتراض من أسواق المال العالمية. وبدون هذه الضمانات لن تتمكن اسرائيل من الاقتراض وقد حاولت اسرائيل فعلا اللجوء إلى الحكومات الأوروبية أو أسواق المال العالمية عندما رفضت أمريكا طلبها ولكنها لم تتمكن من الاقتراض. فضلا عن ذلك فإن شروط هذه القروض وتكلفة خدمتها تكون ميسرة للغاية وبأقل من شروط السوق العادية، ويشمل ذلك سعر فائدة رمزيا وجداول للسداد طويلة الأجل مع فترات سماح مريحة.

وقد أثار بعض الاقتصاديين الشكوك بشأن قدرة اسرائيل على سداد هذه القروض ومنهم أحد كبار بيوت المال العالمية وهو سولمون برذرز.

وفى الماضى لم تكن اسرائيل عادة تدفع ديونها إلى أمريكا.. وكان الكونجرس يقوم بإلغاء هذه الديون بشكل روتينى وبدون دعايـة.

رابعا: وفى نفس الوقت يحقق نموذج الضمانات مزايا لمؤيدى اسرائيل فى الكونجرس وأهمها هو أن الميزانية الأمريكية الحالية لن تتحمل أعباء المليارات العشرة مليارات دولار، وبالتالى فلن يزداد عجز الميزانية الأمريكية نتيجة لهذا القرار. ومن الناحية الفنية البحتة قرر الخبراء أن الميزانية الحالية ستتحمل احتياطيا فقط لهذه الضمانات. وقدر الخبراء أن الاحتياطى المناسب يجب أن يكون ٩٪ أى أن تتحمل الميزانية الحالية ٩٠٠ مليون دولار. ولكن الادارة الأمريكية قررت خفض هذا الاحتياطى إلى حوالى ٣,٥٪ فقط حتى لا تثير الرأى العام..

أما الميزة الأخرى فإنه لو توقفت اسرائيل ـ أو امتنعت ـ عن دفع هذه القروض فى المستقبل فإن الكونجرس الحالى سيتجنب المسئولية لأنه إذا إتخذ القرار لن يكون موجودا حين تظهر نتائجه. وهذا أسلوب برلمانى معروف يستخدمه الكونجرس لتغطية تحيزه لاسرائيل.

خامسا: ومما يؤكد أن هذه الضمانات ما هى إلا معونة مقنعة فإن اسرائيل لم تجمد إنشاء المستوطنات كما اشترطت أمريكا. فعلى الرغم من أنها وافقت على عدم إنشاء حوالى ٦ آلاف مستوطنة مدرجة بالميزانية، إلا أنها ستقوم باستكمال المستوطنات التى بدأت البناء فيها فعلا ـ مهما كان حجمها ـ وتبلغ ٩ آلاف مستوطنة جديدة تعد «دفاعية» وليست «أيديولوجية».. أى أن اسرائيل ستبنى ١٥ ألف مستوطنة ستمكن من إيواء ٥٠ ألف مستوطن جديد.. ولما كان عدد

المستوطنين حاليا هو ٥٠ ألفا ايضا فإن اسرائيل بذلك ستتمكن من مضاعفة عدد المستوطنين إلى مائة ألف حسب الاتفاق الأخير ومقابل ذلك ستخصم تكلفة إنشاء هذه المستوطنات من مبلغ العشرة من مليارات دولار.

سادسا: استخدمت اسرائيل نموذج ضمانات القروض بنجاح فى الماضى.. فقد حولت ديونها العسكرية لأمريكا وقدرها ٤,٥ مليار دولار إلى ديون تجارية بشروط ميسرة وبضمان الخزانة الأمريكية. ولم تدفع هذه الديون حتى الآن. ومن المهم أن نذكر أن خطة برادى ـ وزير الخزانة الأمريكى ـ لخفض ديون العالم الثالث تقوم أيضا على نموذج ضمانات القروض.

ولقد استفادت من خطة برادى حتى الآن تسع دول. ومن المتوقع أن يتزايد استخدام نفس النموذج فى مجالات أخرى، ومنها على سبيل المثال التشريع الحالى الذى يعرف بمقايضة حماية البيئة بالديون والذى يناقش حاليا بالكونجرس.

وفى مقال سابق اقترح الكاتب كيف تستفيد مصر من هذا التشريع.

سابعا: بدأت اسرائيل اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة التغييرات المقبلة فى برنامج المعونة الأمريكية حيث أن ذلك يستدعى تخطيطا طويل الأجل.. فمثلا بدأت ترفع شعار «التعاون» بدلا من «المعونة».. وضمانات القروض هو أحد نماذج هذا التعاون. وتشمل

النماذج الأخرى المشاركات التجارية أو العسكرية أو الحصول على مزايا خاصة لفتح الأسواق الأمريكية أمام الصادرات الاسرائيلية أو دخول أسواق المال العام. وتحاول اسرائيل حاليا عمل اتفاق للتعاون مع دول السوق الأوروبية المشتركة.

لقد نادى بعض الاقتصاديين فى اسرائيل بقطع المعونة الأمريكية حتى ترغم الحكومة الاسرائيلية على القيام بإصلاح الهيكل الاقتصادى مثل بقية بلدان العالم الثالث. وقد سبقت مصر اسرائيل فى اتخاذ بعض الاجراءات لإصلاح هيكلها الاقتصادى.. ويجب أن تشمل هذه الإجراءات الاستعداد للتغييرات المستقبلة فى برنامج المعونة الأمريكية حتى لا نؤخذ على غرة.